رأيه الشخصي وانه على اي حال ، نشره لما رأى فيه من اهمية اعلامية دعاوية» (٦) ٠

ان مشروع آلون ، والذي كان « ذا صفة شخصية » وله غرض دعاوي ، وكان يعطي لاسرائيل امتيازات هائلة في الضفة الغربية ٠ ويعيد شكليا بعض السيادة الاردنية على بعض المناطق المكتظة بالسكان في الضفة الغربية ، وخوفا من المشكلة الديمغرافية ، لم يلزم لا الحكومة الاسرائيلية ، ولا حتى صاحب المشروع ، الذي التزم ببرنامج الحزب الذي ينتمي اليه ٠ والذي كان عاما وغامضا تجاه مستقبل المناطق ، شكلا ٠ ولكنه موضوعيا كان له موقف ثابت ومحدد ، الا وهو خلق حقائق موضوعية في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ ، تكفل ضمها في المستقبل ٠ ولقد عبرت عن هذه العقلية خير تعبير ، « وثيقة جاليلي » والتي كانت حافلة بالمقترحات الداعية الى « ان تستمر الحكومة الاسرائيلية المقبلة في العمل في المناطق على أساس السياسة التي تنتهجها الحكومة الحالية ٠٠ » ، مقترحة « خطة عمل ٠٠ لتأهيل اللاجئين والتطوير ٠٠ ولاحداث تغيير في ظروف السكن٠٠» و « تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحسين الخدمات الحيوية ٠٠ » وان « تقدم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية في المناطق» و « مساعدة النشاط الذاتي للسكان في مجالات التعليم والديانة والخدمات » وان « تستمر سياسة الجسور المفتوحة » ومراقبة عمل عمال المناطق المحتلة ١٩٦٧ ٠ واما بشأن الاستيطان فقد دعت وثيقة جاليلي الى « اقامة مستوطنات جديدة ، ويجري تعزيز شبكة المستوطنات (الحالية) ويعمل لزيادة عدد السكان [اليهود] ٠٠ » اضافة لذلك فقد قدمت مقترحات عملية بشأن تنظيم عمليات الاستيطان والاستثمار في المناطق المحتلة ١٩٦٧ (٧) ٠

لقد فضح اكثر من كاتب اسرائيلي اغراض وثيقة جاليلي، التي جمعت بين « تأهيل اللاجئين » و « توسيع عمليات الاستيطان » فكان هنالك من وصفها بانها « اندفاع نحو الضم لم يسبق له مثيل » (٨) ٠ وان العمل على « تحقيق ارتفاع سريع في مستوى المعيشة للسكان وجعلهم يشعرون بالحكم الذاتي هو مجرد نتيجة فرعية للهدف الحقيقي لخطة العمل التي تعني عمليا : زيادة سرعة الاستيطان » (٩) ٠ وقد وجدت وثيقة جاليلي من يصف مقترحاتها بشأن « التأهيل » بأنه « انقلاب اسرائيلي صامت » وان « دلالات هذا الانقلاب تتجاوز الاعتبارات الانسانية » (١٠) ٠

وثيقة جاليلي والحكم الذاتي ، والارض المحررة

لم تتجاوز وثيقة جاليلي ، في حديثها عن موضوع التأهيل الاعتبارات الانسانية فحسب، بل كانت تتجاوز في اهدافها ومراميها الكلمات المنمقة والمختارة بدقة التي صيغت بها ٠ والتي تظهر من خلال النقاشات التوضيحية التي جرت على هامش المشروع المقدم ، فقد اشار جاليلي الى « انه يؤمن بان نهر الاردن سيكون حدنا مع المملكة الاردنية ، حدنا السياسي والامني » وأما عرب الضفة فـ « سيتمتعون عند حلول السلام ليس بمكاسب ذات قيمة كبيرة فقط ، وانما ايضا بتعبير ذاتي عن هويتهم ، وبحقوق كاملة ، جزء منها في دولة اسرائيل [التي حدودها نهر الاردن] ٠ وجزء منها ، ربما ، في دولة الاردن » ولكي يقطع الشك باليقين ، قال « ان اسرائيل لم تقرر بعد ان تيأس وتتنازل عن الضفة » وقد كان هذا الموقف طبيعيا جدا من جاليلي ، الذي اشار الى تكوينه الايديولوجي قائلا «لقد ثقفت على النظر الى الضفة الغربية ، وشاطىء البحر المتوسط حتى العريش ، كوطني